

لماذا التفاوض؟

الى أين الطريق؟

يرى المرابطون الحسايدون ان الموقف التفاوضى الذى اتخذه بيجين أثناء معاداة الاسماعيليه ، والموقف الانتهازى الذى يتخذه حاليا حزب العمل الاسرائيلى المعارض ، لا يقصد بها الا المساومه وكسب الوقت ، ولكن حكومة اسرائيل ان يمكنها بحال ان تقاوم التيار الجارف للسلام فى الراى العام العالمى وداخل اسرائيل نفسها ، خاصة وان الشروط التى يطلبها السادات فيها تتعلق بالانسحاب من الاراضى العربيه المختلفه بعد ١٩٦٧ وحق تقرير المصير لتسبب فلسطين سبق ان وافقت عليهما الامم المتحده ، كما اعلنت حكومات الامم المختلفه وضمنها حكومة الولايات المتحده الاوروبيه موافقتها عليها . فقد اعلن الرئيس الايريكى فى اكثر من مناسبة ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربيه التى احتلتها عام ١٩٦٧ الى حدود ائمة معترف بها ، كما اعلن عن ضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية والاعتراف بحق الفلسطينيين فى ان يكون لهم وطن ، وهذا ما تعارضه اسرائيل بدعوى ان ميثاق منظمة التحرير ينص على الكفاح طويل المدى لتصفية الكيان الصهيونى ولذلك دعا الرئيس الايريكى منظمة التحرير الفلسطينية الى الاعتراف بالقرار ٢٤٢ الذى ينص على حق كل شعوب المنطقه فى ان تعيش فى سلام داخل حدود ائمة ومعترف بها ، وبالتالى تسقط حجة حكومة اسرائيل فى عدم الاعتراف بمنظمة التحرير او التفاوض معها .

الحقوق المشروعة لشعب فلسطين واتامة سلام عادل مستقر فى المنطقه .

وتأسيسا على ذلك اتول بأننى متفائل بنتائج مبادرة السادات ، واثق تماما بأن الغالبية العظمى من المواطنين فى البلاد العربيه وفى مختلف بلاد العالم تشاركى هذا الراى ، وسائبت فيها على ان هذا التفاوض ليس شعورا عاطفيا ولكنه تفكير واثق له مابئنه ويؤكد .

لذلك فانى سأعرض فيما يلى لاول مرة امام الراى العام العربى وثيقة هامة ، هى الطلب الذى قدمته اسرائيل فى ٤ اكتوبر من عام ١٩٧٥ الى مسكترتارية السوق الاوربية المشتركة تطلب انضمامها للسوق كعضوا منتسب .

ويظهر من هذه الوثيقة بوضوح ان اسرائيل التى تعتمد منذ قيامها على المعونات الهائلة التى تاتيها من الخارج وخاصة من الولايات المتحدة الايريكية ، فى وضع بالغ الخطورة والحرص .

قالت حكومة اسرائيل فى مذكرتها لمسكترتارية السوق انها كانت من اوائل الحكومات التى اتصلت بالسوق للوصول الى اتفاق ينظم العلاقات الاقتصادية فيها بينها . ولكن الاتفاقية التجارية التى عقدها الطرفان فى ٤ يونيو من عام ١٩٦٤ لم تحقق النتائج التى كانت ترجوها اسرائيل

ولكن ياسر عرفات تحت ضغط جبهة الرفض رفض هذا العرض ، وتحت ضغط موسكو وجبهة الرفض لم يستجيب لدعوة السادات لحضور مؤتمر القاهرة وضيع بذلك فرصة العمر فى ان يكسب للقضية الفلسطينية اعترافا واقعيه من جانب اسرائيل التى قبلت ان تجلس الى نفس مائدة المفاوضات مع ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية .

من اجل ذلك اعلن الزعماء الفلسطينيون فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة انهم لن يقبلوا استمرار الوصاية عليهم ، ولن يسمحوا لمنظمة التحرير او المنظمات الاخرى العميلة ان تتحدث باسمهم ، لان الارتباط العضوى بين الثورة الفلسطينية فى الارض المحتلة وبين المنظمات قد لا يتطوع منذ زمن طويل .

ولقد اصبح واضحا الان ان شعب فلسطين قد فقد العزم على ان يسك لهامه بيده ، وان يتكلم بلسان زعمائه فى الضفة الغربية وغزة ، وان يمبر من وجهة نظره بكل امانة وصدق كما هبر عنها مند زيارته الاخيرة للقاهرة بعيدا عن المزايدات والمهارات .

وهناك اكثر من احتمال ان يتفق هؤلاء الزعماء مع الملك حسين على التنسيق والتكامل فيما بينهما فى خطوات العمل المقبلة التى ينظمها السادات لاستعادة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

في هذا القطاع يزيد كثيرا على اجمالي الصادرات .

ونظرا لضيق الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وعدم توازن المياه اللازمة للرى فان العجز في الميزان التجاري لقطاع الزراعة سيزداد باطراد اعتبارا من عام ١٩٧٠

وهناك أيضا نقطة ضعف أساسية في هذا القطاع وهي أن غالبية المنتجات الزراعية الإسرائيلية من الأنواع السريعة التلف perishable التي يصعب تصديرها للاسواق البعيدة كالمسوق الأمريكية ولذلك فان أوروبا ستظل دائما هي السوق الرئيسية للصادرات الزراعية الإسرائيلية .

وتطرت المذكرة للحديث عن الصناعة فقالت بأن إسرائيل حرمت منذ البداية على أن تصبح دولة صناعية . وأنسأ وجهت لذلك النسبة الغالبة من المونات المسالبة الخارجية لبناء صناعات حديثة حتى أصبحت هذه الصناعات تستوعب حوالي ٢٥٪ من اجمالي القوة العاملة في إسرائيل . ولقد حاولت إسرائيل أن تغتنم لتصل بمنتجاتها الصناعية إلى اسواق أفريقيا وآسيا ولكنها صادقت في هذه الاسواق منافسة غير متكافئة من منتجات الدول الصناعية الكبرى ، الامر الذي اضطرها إلى اتباع سياسة دعم الصادرات الصناعية وبالتالي أصبحت الصناعة عبئا على الخزينة العامة لا دعما لها .

وتطوير الصناعة يحتاج إلى استثمارات هائلة تقدرها إسرائيل بمليار ونصف مليار دولار خلال العشر سنوات التالية [٦٥ - ١٩٧٥] ، ولكن الميزانيات الكبيرة التي تضطر إسرائيل لأن تخصصها للانفاق العسكري لا تصح لها بتوفير الاعتمادات اللازمة للصناعة .

وتقترح إسرائيل لمواجهة هذا الموقف أن توافق السوق الأوروبية على أن تصبح منطقة السوق الأوروبية والسوق الداخلية

بل أنها بصورتها الراهنة تبذل مقبة في سبيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، ولذلك فان حكومة إسرائيل تقترح عقد اتفاقية بمشاركة Association Agreement

مع السوق ليحل محل الاتفاقية المذكورة .

والنقط الأساسية التي تروج إسرائيل أن يتضمنها الاتفاق الجديد هي مايلي :
اولا : إلغاء الرسوم الجمركية الفاه كاملا بين إسرائيل والسوق .

ثانيا : إلغاء الحصص التي تقرها السوق على صادرات إسرائيل إليها .

ثالثا : التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين منطقة السوق وإسرائيل وخاصة في مجالات الصناعة والزراعة .

وجاء في المذكرة التفسيرية المرفعة بالطلب ان إسرائيل تربطها بأوروبا جغرافية وتاريخية واقتصادية وروحياً منذ زمان طويل ، وان التحول الكبير الذي يحدث الآن في الهيكل الاقتصادي الأوروبي يستلزم إعادة تقييم وتنظيم العلاقات بين إسرائيل والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بطريقة تضمن مصالح الطرفين واستمررتها المذكرة بعد ذلك للجهود

التي تولتها إسرائيل لوطئها المهاجرين وتوفير الحياة الكريمة لهم ، وإنشاء المؤسسات الدستورية والمهلمية والاجتماعية والجيش اللازم للدفاع

عنها ■

ثم تطرت المذكرة لذكر الجهود التي بذلت في مختلف القطاعات . . ففي قطاع الزراعة قالت إسرائيل بأنها نفذت مشروعات رى كبيرة وطبقت النظم الحديثة في الزراعة حيث أمكنها توفير نسبة كبيرة من احتياجاتها من المنتجات والحاصلات الغذائية ، ولكن إسرائيل ظلت ورغم ذلك تستورد اجمالي احتياجاتها من الارز ، وتلبي استهلاكها من الحبوب وأكثر من نصف احتياجاتها من اللحوم ، وبالتالي فان رقم الواردات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السوق تعرض دولة خارجية مشاكلها الاقتصادية والسياسية على لجنة السوق وتطلب منها أن تتولى بنفسها إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل على حساب دول السوق نفسها ، لتبول وجودا توسعيا ، بدلا من أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة ، لتقوم اقتصادها على أسس ذاتية ، سلبية ..
وإسرائيل التي تريد أن تتوسع بالحروب

كما يتضح من مذكرتها لا تتوفر لديها مقومات الدولة وأنها تعاني من عجز دائم متزايد في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات بالرغم من المساعدات والمعونات الخارجية الهائلة التي تحصل عليها .
ولذلك فهي تلجأ إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتحملها مسؤولية لا حياية كيانها فقط وإنما توسعها وهو كيان غير محدد ومازال محل نزاع لم تصل الأمم المتحدة إلى حل نهائي بخصوصه .

ثم أضفت بأن قبول طلب إسرائيل سيكون سابقة فريدة في نوعها تصبح بمقتضاها المجموعة الأوروبية ملزمة بحل مشاكل أي دولة خارجية تأتي مستقبلا عارضة مشاكلها الاقتصادية والسياسية عليها ، كما تصبح المجموعة ملزمة بحماية ومساندة أية دولة يرتبط كيانها الاقتصادي والسياسي بخلاف أو نزاع سياسي قائم .

ولما كان قيام إسرائيل قد جاء نتيجة لتواطؤ معروف بين الاستعمار القديم والصهيونية العالمية على حساب الدول العربية جميعا ، وهو الأمر الذي انمكست آثاره على علاقات هذه الدول بالتوى الاستعمارية التي ساهمت في هذا العدوان ، ولما كانت علاقات دول السوق بالدول العربية تقوم على أساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة فاننا لذلك نعتقد بأن دول السوق الأوروبية لا يمكن أن تقبل مشاركة الدول الاستعمارية والإمبريالية في مسؤولية العدوان الذي وقع على فلسطين ، أو أن تحل محل

في إسرائيل سوتا موحدة للصناعات الأوروبية والإسرائيلية بدون أي تفرقة أو تمييز وهذا ما يبورن للصناعة الإسرائيلية سوتا [داخلية] كبيرة تسمح لها بالتطور والنمو بالطراد .

وأيا ما إن إسرائيل ترغب في أن تصبح حلقة في سلسلة الصناعة الأوروبية بمعنى أن تقوم الصناعات الأوروبية بتصنيع أجزاء في إسرائيل ثم تقوم بتصنيعها في أوروبا أو أن ترسل الصناعة الأوروبية الأجزاء إلى إسرائيل ليتم تجميعها هناك ثم تقولى الدول الأوروبية بمسؤولية التسويق كاملة .

وبالنسبة للموارد غير المنظورة فإن استمرار حالة الحرب في منطقة الشرق الأوسط تجعل نمو الإيرادات من السياحة والتجارة العابرة محدودا جدا ، وعلى كل حال فإن إسرائيل مضطرة في الظروف الراهنة أن تعتمد على السياحة الخارجية الأوروبية لدعم قطاع السياحة فيها ، وكان طبيعيا أن تكون غالبية السياحة من الدول العريضة المجاورة ولكن استمرار حالة الحرب حرمت إسرائيل من هذا المورد الهام

أما العجز الدائم في الميزان التجاري في ميزان المدفوعات فلا يمكن علاجه إلا عن طريق زيادة الصادرات الإسرائيلية لمنطقة السوق بمعدلات كبيرة ، وخلق الظروف المواتية لزيادة التعميبولات للرأسمالية والاستثمارية من دول السوق لإسرائيل ، وبغير ذلك فسيبقى مركز لليرة الإسرائيلية مهددا باستمرار وسيزداد رقم الدين الخارجي بها يزيد من أعباء الخزينة ويتخطى إمكانياتها الفعلية .
وختمت إسرائيل مذكرتها بقولها بأنها تأمل أن يرتبط مصيرها بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأنها تتفق بأنها ستكون شريكا ناعما ومواليا وكهم .
وقد قيمت من جانبى يومئذ بتقديم مذكرة مضادة ذكرت فيها أنه لأول مرة في تاريخ



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والسياسية لمصلحة اسرائيل على حساب
الدول العربية .

بناء على مذكرتي هذه رفض مجلس
وزراء السوق برئاسة مسيو كوف
دي مورفيل طلب اسرائيل ، واطر على
الطلب بأن مجلس الوزراء قد اخذ علما
بطلبات اسرائيل وانه سيميل على تنحية
العلاقات الاقتصادية والتجارية معها على
اساس ماورد في الاتفاقية التجارية
المسارية بين الطرفين .

وكان لهذا الرفض وقع شديد جدا في
اسرائيل وقال لي مسيو مسبك وزير
خارجية بلجيكا وتنتذ انه يثق من خلال
دراسته لتكنولوجيا اسرائيل ان رد
الفعل لديها سيكون القيام بمسدوان
عسكري جديد على جيرانها العرب ،
وهذا ما وقع فعلا في عام ١٩٦٧

تخلص مما سبق الى ان اسرائيل برغم
المساعدات والمعونات الخارجية الطائلة
لا تتوهم لديها مقومات الدولة وامكانيات
البقاء والاستمرار ، وذلك ما دفعها الى
طلب الانضمام للمجموعة الاقتصادية
الاوربية لكي تقوم هذه المجموعة بعلاج
مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية ودعم
كيانها الحالي ، ولكن مصر نجحت في اثناء
السوق الاوروبية برفض الطلب ووجدت
اسرائيل نفسها في مأزق حاد خاصة
وان المساعدات الخارجية بدأت تتناقص
باستمرار ، حتى الجاليات الاثرائيلية في
دول العالم المختلفة اعلنت في اكثر من
مناسبة بأن تبرعات الاغنياء في هذه
الجاليات يجب ان يصرف على الفقراء
نبيها لا على شعب اسرائيل .

وعلى ذلك فان اسرائيل ليس امامها
الا احد طريقين . اما الاستثمار في
الاعتماد على المساعدات والمعونات
الخارجية وهو امر لا يمكن ضمان بقائه
واستمراره ، واما السلام مع جيرانها
العرب وهو سلام لا يمكن ان يقوم الا
بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب
فلسطيني .

الدول الامبريالية ، التي تربطها
بالصهيونية العالمية مصالح غيرمشروعة
وخاصة في منطقة الشرق العربي ، في
حماية كيان اسرائيل الحالي وضمانبقائه
واستمراره من طريق ربط الاقتصاد .

الاسرائيلي باقتصاد السوقبروبا آثارها
السياسية واضحة . ولما كانت اسرائيل
قد اعترفت صراحة لا ضمنا بأن كيانها
الاقتصادي سينهار حتما اذا لم تتكهن
من الانضمام للسوق الاوروبية كعضو
مشترك ، فان هدف اسرائيل اذن هو
ان تحصل الى جانب الدعم الاقتصادي
على ضمان سياسي لكيان تعلم جيدا انه
محل نزاع وان استمرار بقائه امرياحيل
الشك ، وبالتالي تصبح دول السوق
الاوربية طرفا مباشرا في مشكلة سياسية
معددة ينبغي ان تتخذ حيالها موقفالحيد
العادل .

وبعد ان استعرضت هيكل الاقتصاد
الاسرائيلي واثبت بانه يرتكز اساسا على
حقوق ومصادر عربية ترفض اسرائيل
تعيين قيم عليها من قبل الامم المتحدة
لادارتها والتخفظ عليها لحساب اصحابها
الشريعيين ، اصبحت بان اي اتفاقمشاركة
بين اسرائيل ودول السوق من مقتضاء ان
يؤدي الى حدوث تمييز في المعاملات
التجارية والعلاقات الاقتصادية ضد
مصالح الدول العربية ، وبذلك تكون
السوق قد خرجت على الحيد الطبيعي
الذي يفرضه عليها ميثاقها فيما يتعلق
بتجارتها مع الدول الخارجية .

وحتمت مذكرتي بالاشارة لمقررات
مؤتمر القمة العربي الاول الذي نص على
ان تعيد الدول العربية النظر في علاقتها
مع الدول الخارجية على اساس موافقها
من قضية فلسطين . ولما كانت الدول
العربية حريصة على علاقتها بدول السوق
فانها تأهل لذلك الا تتخذ هذه الدول قرارا
بالنسبة لطلب اسرائيل يتفاسخ عن
الاهتبارات السابقة ويتفاسخ عن تمييزا
واضحا في العلاقات الاقتصادية والتجارية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ناسيسا على هذه الحقائق التي لا تقبل
الجدل أقول انامتثال وشارك في هذا
التناؤل كل مواطن ينظر الى الامور نظرة
موضوعية بعيدة عن الغرض وعن الاهداف
الانانية او خدمة المصالح الاجنبية .

اننى اتق بان مبادرة السادات ستعيد
الامن والسلام لهذه المنطقة الاستراتيجية
الهامة ، وستعيد لشعب فلسطين حقوقه
المشروعة ووطنه السليب ، وستوفر
للشعوب العربية الفرصة الكاملة للبناء
والتعمير ، ومواكبة ركب الحضارة الحديثة
بحيث تصبح الامة العربية ، كما يتوقع
لها المراقبون ، القوة السادسة فى
المجال العالمى .

وسيدخل السادات التاريخ من اوسع
ابوابه ..

بطل فلسطين ورجل السلام ، ورجل
عام ١٩٧٧ ، وهذا العام وكل عام . □

امين شاكرا

وزير السياحة السابق

وكل قادة اسرائيل يعلمون هذه الحقيقة
كما يعلمها ايضا شعب اسرائيل ، ولعل
ذلك يفسر لنا الاستقبال الهائل الذى
استقبلت به اسرائيل - حكومة وشعبا -
الرئيس السادات عند زيارته للمقدس .

وعلى ذلك فبرغم علمنا بطبيعة قادة
اسرائيل فاننا نثق بانهم لن يهدروا فرصة
السلام التي اتاحتها لهم المبادرة الشجاعة
للمرئيس السادات ، لان اهدار هذه
الفرصة يهدد مستقبل اسرائيل وشعبها
باوخم العواقب .
والسلام له مزاياه الكبرى بالنسبة

للعرب ايضا ، فدول المواجهة تحتاج لفترة
طويلة من الهدوء والاستقرار لاعادة بناء
بلادها واقتصادها وتعويض شعوبها
عن سنوات الحرمان الطويلة . والدول
العربية المنتجة للبتروال تعلم بان ثرواتها
قصيرة الاجل وانه يتحتم عليها استغلال
ثرواتها الحالية لبناء مصدر تبادل للدخل
تميش عليه بعد نضوب البتروال حتى
لا تعود صحارى قفراء لا تزرع فيها ولا ماء
ويعود اهلها لحياة البداوة ورمى الغنم .